مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرعن جامعة صبراتة بشكل الكتروني

الانتخابات الليبية: الواقع والأفاق

Libyan Elections: Reality and Prospects

أ.د. مصطفى عبدالله خشيم
أستاذ علم السياسة بجامعة طرابلس، ليبيا

العدد السادس
ديسمبر 2019

رقم الايداع القانوني بدار الكتب الوطنية : 2017-139

الانتخابات الليبية: الواقع والأفاق
Libyan Elections: Reality and Prospects

مصطفى عبدالله خشيم
أستاذ علم السياسة بجامعة طرابلس، ليبيا
mabulgasem@yahoo.com

ملخص الدراسة:

يعود تاريخ الانتخابات الليبية إلى 19 فبراير 1952 عندما أُجريت أول انتخابات تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة بعد الحصول على الاستقلال السياسي في 24 ديسمبر 1951. لكن الانتخابات في عهد المملكة الليبية لم تكن نزيهة وشفافة، وبالتالي فإن انتخابات عام 1964 كانت الأخيرة، لكن ليبيا شهدت نمطاً آخر من الانتخابات في عهد القذافي عرف بالتصعيد الشعبي، والذي استمر خلال الفترة (1977–2010)، وعادت ليبيا من جديد إلى الانتخابات التقليدية في عام 2012 عندما انتخب الشعب الليبي أعضاء المؤتمر الوطني العام المائتين في انتخابات حرة ونزيهة وتحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وتعكس الانتخابات الليبية عموما الظروف البيئية المحيطة ببعديها الداخلي والخارجي وبعواملها السياسية والاقتصادية والاجتماعية–الثقافية. فالايدولوجيا وطبيعة النظام السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت ومازالت تؤثر على مسار العملية الانتخابية في ليبيا منذ الاستقلال السياسي في منتصف القرن الماضي. عليه، فإن غياب أو ضعف النظام الحزبي مهد مثلا لبروز الانتماء القبلي والجهوي كبديل أو خيار للكثير من الناخبين في انتخابات 2012، 2013، 2014. كما أن الفراغ السياسي للسلطة في ليبيا ما بعد القذافي قد زاد من التدخل الخارجي في العملية الانتخابية، ومثال ذلك الصراع الإيطالي–الفرنسي بخصوص تحديد موعد انتخاب الرئيس والبرلمان.وتشير أدبيات علم المستقبل عموما إلى بروز عدة سيناريوهات محتملة للانتخابات الليبية تتراوح ما بين التفاؤل والتشاؤم. وإذا كان السيناريو المعتدل يرجح استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية–الثقافية على ما هي عليه، فإن السيناريو المتشائم يغلب مكامن الضعف على نقاط القوة من ناحية، ويرجح زيادة التحديات وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة للبيئية الخارجية من ناحية أخرى. لكن السيناريو المتفائل يميل إلى غلبة إيجابيات الانتخابات الليبية على سلبياتها من ناحية، وتغلب ليبيا على تحديات الانتخابات والاستفادة من الفرص المتاحة ومساعدة المنظمات الدولية والإقليمية والبلدان الصديقة في هذا الشأن من ناحية أخرى.

الكلمات الدالة: الانتخابات الليبية، البيئة الداخلية، البيئة الخارجية، مكامن القوة والضعف، التحديات والفرص المتاحة، وسيناريوهات محتملة.

Abstract:

The first Libyan election was held on February 19, 1952, but it was not fair and transparent; and therefore, the 1964 election was the last. However, Libya witnessed another type of election during the Gaddafi era (1977-2010) known as the popular choice. Then, Libya returned back to the traditional election in 2012 when the two hundred members of the General National

Congress were elected in free and fair election under UN supervision. The Libyan general elections of 2012, 2013 and 2014 as well as the local elections (on the level of municipalities) reflected, by and large, the internal and external environmental conditions, e. g., tribalism, ideologies, conflict of interests among regional and global powers. As far as the future of Libyan elections is concerned, three scenarios are mentioned. The first scenario assumes that the future of Libyan elections will reflect the past and the present conditions (instability and ambiguity). Nevertheless, the other two scenarios reflect optimistic and pessimistic views.

Keywords: Libyan Elections, Internal environment, External Environment, Strengths and Weakness, Challenges and Opportunities, and Scenarios.

مقدمة:

من الملاحظ أن هناك استحقاق انتخابي طال أمده نتيجة لعدة اعتبارات تتمثل في عدم الاستقرار والانقسام السياسي الذي تعاني منه ليبيا منذ عام 2014 عندما تعثرت عملية الانتقال السلمي للسلطة من قبل المؤتمر الوطني العام إلى مجلس النواب. وبالرغم من أن الاستحقاق الانتخابي وفق الإعلان الدستوري المؤقت قد مر عليه أكثر من ثلاث سنوات، إلا أن الظروف السياسية والأمنية في ليبيا لم تنقشع بعد. فالاستفتاء على مشروع الدستور الجديد الذي تبنته اللجنة المنتخبة لهذا الغرض في عام 2015 قد تأخر كثيرا لاعتبارات سياسية لعل أبرزها النزاع الحاد بين مجلس النواب في الشرق والمؤتمر الوطني العام وحكومة الوفاق في الغرب الليبي، والحرب على طرابلس في 4 إبريل 2019.

إن تأخر مجلس النواب في استصدار قانون الاستفتاء على مشروع الدستور قد أخر عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، نظرا لأن الدستور الجديد يقترح تغيير نظام الحكم من برلماني إلى شبه رئاسي، وبالتالي فإن الاستعدادات للانتخابات القادمة ستكون مختلفة عن انتخابات 2012، 2013. فالغموض سيد الموقف فيما يتعلق بالانتخابات القادمة، حيث يلاحظ بروز متلازمة الانتخابات والدستور. وتتفاوت وجهات النظر في هذا الشأن، ويحتدم الجدال بين أنصار الدستور أولا وأصحاب الانتخابات أولا (Muntasser, 2017).

منهجية الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة يتجسد في وصف وتحليل الانتخابات الليبية التي يفترض أن تنقل البلاد من المرحلة الانتقالية التي طال أمدها إلى مرحلة بناء دولة القانون والمؤسسات. عليه فإن إشكالية هذه الدراسة تتمثل في محاولة الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تشغل الباحثين والنخب السياسية والعامة،

ومن أبرز هذه الأسئلة: ما هي أبرز العوامل التي تعيق العملية الانتخابية من تحقيق أهدافها، لاسيما ما يتعلق بالخروج من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة بناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية؟

وما هي مكامن قوة وضعف وتحديات وفرص نجاح الانتخابات الليبية؟ وما هي سيناريوهات الانتخابات الليبية؟

إن محاولة الإجابة المبدئية على الأسئلة السابقة تقودنا إلى تطوير الفرضية التالية: " إن الظروف البيئية الداخلية والخارجية تؤثر على مسار العملية الانتخابية في ليبيا." ويشير الشكل 1 عموما إلى كلٍ من الظروف البيئية الداخلية والخارجية كمتغيرين مستقلين، وإلى الانتخابات الليبية كمتغير تابع. ولإثبات مصداقية الفرضية السابقة، فإن هذه الدراسة تتبنى منهجية متعددة الأوجه حيث سيتم استخدام أكثر من مدخل (مثل القانوني والبيئي والنظم)، ومنهج (مثل الوصفي والتحليلي والمقارن)، وأسلوب بحثي (مثل الكيفي والكمي). كما أن هناك قيود منهجية لهذه الدراسة، لعل أبرزها ما يتعلق بالفترة الزمنية (أي التركيز على انتخابات ما بعد 2011) وتمشيا مع الفرضية السابقة، فإنه سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة المحاور التالية:

الشكل1: تأثير الظروف البيئية المحيطة على الانتخابات الليبية

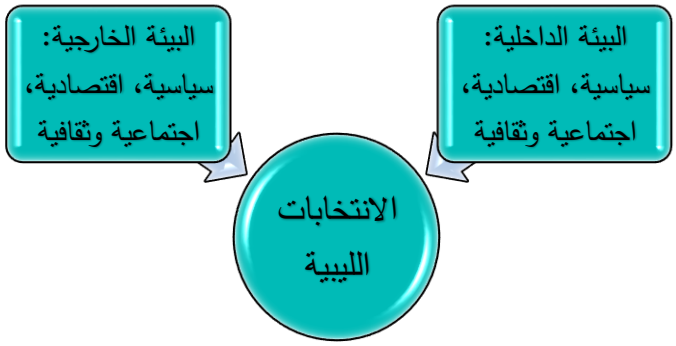

أولا- واقع الانتخابات الليبية:

- أدبيات الانتخابات الليبية
- البيئة الداخلية والخارجية للانتخابات الليبية
- العملية الانتخابية
- مخرجات وردود الأفعال تجاه الانتخابات الليبية

ثانيا، مستقبل الانتخابات الليبية:

- أهداف الانتخابات الليبية
- مكامن القوة والضعف في الانتخابات الليبية
- التحديات والفرص المتاحة للانتخابات الليبية

- سيناريوهات محتملة للانتخابات الليبية
  - السيناريو المعتدل
  - السيناريو المتشائم
  - السيناريو المتفائل

خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات

أولا- واقع الانتخابات الليبية:

يعكس واقع الانتخابات الليبية عموما كلا من البيئة الداخلية والخارجية ومسار العملية الانتخابية ومخرجاتها وردود الأفعال تجاهها. فالواقع المعاش في ليبيا يجسد تعدد وتنوع المتغيرات التي تعكس العملية الانتخابية بأبعادها وجوانبها المختلفة، وبالتالي فإن محور تركيز هذا الجزء من الدراسة سيكون على النحو التالي:

أدبيات الانتخابات الليبية:

لا يقتصر مفهوم الانتخابات عموما على عملية الإدلاء بالأصوات أثناء الانتخابات العامة، ولكنه يمتد ليشمل أيضا مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم العملية الانتخابية برمتها (Lawson, 1999: 124-128). وتتسم أدبيات الانتخابات في البلدان الديمقراطية عموما بالغنى الملحوظ. (تجرى الانتخابات في البلدان الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء، لكن ما يميز انتخابات النظم الديمقراطية عن غير الديمقراطية يتمثل في اختيار حكومة شرعية منتخبة تعكس توجهات الرأي العام في الحالة الأولى، ورمزية الانتخابات وهامشيتها في الحالة الثانية) ولمعرفة المزيد أنظر مثلا: (Heywood, 2000: 199-201).

لاسيما أدبيات التصويت والنظم الانتخابية باللغة الإنجليزية. فأدبيات علم السياسة تميز بشكل عام بين ثلاثة أنماط من السلوك التصويتي: إجراءات التصويت، والسلوك التصويتي في إطار الانتخابات العامة والمحلية، وعمليات التصويت في الأجهزة التشريعية والقضائية والمنظمات الاقليمية والدولية. فلقد عرفت الحضارة اليونانية القديمة مثلا التصويت الإجرائي على القرارات التي تتخذها الجمعية الديمقراطية التي شارك في عضويتها كل المواطنين في مدينة أثينا. وفي بداية القرن العشرين، برزت دراسات النظم التصويتية المعاصرة المستندة على بيانات تمثل نتائج الانتخابات العامة. أما الدراسات المهتمة بالسلوك التصويتي في إطار السلطتين التشريعية والقضائية والمنظمات الإقليمية والدولية تعتبر أكثر حداثة (McLean, 1996: 519-520).

كما تشير الأدبيات عموما إلى استخدام مفهوم الانتخابات كمرادف للممارسة الديمقراطية، حيث إن الانتخابات تقوم على جملة من المبادئ كالمساواة بين الناخبين في القوة التصويتية، وسرية العملية الانتخابية، ومشاركة البالغين فقط، وتنوع بدائل الاختيار على أساس العقلانية. وبينما يلاحظ عموما أن بعض النظم الانتخابية تشترط عملية التسجيل الانتخابي الشخصي أو الإلكتروني، يلاحظ أن البعض الآخر لا تتطلب ذلك، الأمر الذي قد يقلل من عدد المشاركين في العملية الانتخابية في الحالة الأولى ويزيد من نسبتهم في الحالة الثانية. ولا تقتصر معوقات العملية الانتخابية على وجود سجلات التصويت، ولكنها تمتد لتشمل أيضا نمط الثقافة السياسية السائدة (ثقافة المشاركة)، وطبيعة النظام الحزبي القائم (نظام الحزب الواحد أو الحزبين أو تعدد الأحزاب)، ووجود البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المناسبة (Heywood, 2000: 199-201).

فالحكومات في البلدان الديمقراطية تمثل الرأي العام السائد فيها، وبالتالي تصبح الانتخابات وسيلة لإضفاء الشرعية من عدمها (Thackrah, 1987: 182-183). كما تهدف الانتخابات إلى اختيار ومراقبة القيادات الوطنية الحاكمة، وتيسير عملية الانتقال السلمي للسلطة، وضمان تمثيل الشعب، ورسم السياسة العامة للدولة. لكن منتقدي الانتخابات يؤكدون بدورهم على أن الانتخابات تعتبر أيضا وسيلة فعالة لهيمنة النخب والقيادات السياسية على الشعب، وبالتالي فإن الانتخابات قد تستخدم كدعاية في شرعية النظم التسلطية واستمراريتها. عليه فالانتخابات قد تساهم في اختيار قيادات ديمقراطية أو غير ديمقراطية في نفس الوقت (Shively, 1997: 213; and Heywood, 2000: 199-201).

وتعاني معظم النظم الانتخابية في البلدان الديمقراطية عموما من مشاكل مشتركة لعل أبرزها ظاهرة العزوف عن التصويت، لاسيما بين الشباب وذوي الدخل المحدود، وبالتالي يلاحظ أن المشاركين في التصويت يعتبرون أكثر تأثيرا على السياسة العامة من نظرائهم المغيبين عن العملية الانتخابية. ومن العوامل التي تساهم في تدني نسبة المشاركة في الانتخابات، عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، كثرة الانتخابات، عدم تباين البرامج الانتخابية. لكن هناك في المقابل عوامل تزيد من مستوى المشاركة في الانتخابات، مثل قوة المشاعر الوطنية، وعامل السن، والتعليم، والدخل. ففي الديمقراطيات التقليدية تزيد نسبة المشاركة في الانتخابات كلما زاد العمر والتعليم والدخل، والعكس صحيح (Patterson, 2002:189-199).

كما يشير البعض إلى أن زيادة أو تدني نسبة المشاركة في الانتخابات تعتبر مؤشرا على حدوث تغييرات سياسية وإيديولوجية. ويلاحظ في هذا السياق، أن المشاركة في الانتخابات قد تصل في بعض البلدان الديمقراطية إلى مستويات 40% أو أقل نتيجة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية (See Donovan, 1986: 163; Axford, 1997: 152-155; and Joyce, 2003: 60-62).

وتشير الأدبيات إلى أن المرأة في الديمقراطيات التقليدية كانت توصف بأنها محافظة (أي أقرب إلى اليمن)،

لكن انضمامها لسوق العمل منذ العقد الأخير للقرن العشرين بشكل كبير جعلها تتجه إلى اليسار، ويبدو أن حال المرأة الليبية يصب في اتجاه اليسار ولمعرفة المزيد أنظر مثلا: (Inglehart & Norris, 1999).

وتتسم الأدبيات العربية عموما بغنى ملحوظ في إطار عمليات التحول الديمقراطي في ما يعرف بثورات الربيع العربي. فلقد ساهم مثلا مركز دارسات الوحدة العربية بشكل ملحوظ في التعريف بالربيع العربي على مستويات مختلفة حيث عقد مثلا ندوة استمرت لأربعة أيام في مدينة الحمامات بتونس وكانت بعنوان: "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"، خلال الأيام 6-9 فبراير 2012. كما نشر مركز دارسات الوحدة العربية العديد من الدراسات والمقالات (أنظر مثلا: التير، 2012؛ الصواني، 2012؛ حسيب، 2012، وخشيم، 2012) إلى جانب الكتب (أنظر مثلا: بلقزيز، 2012).

لكن أدبيات التحول الديمقراطي والانتخابات في ليبيا بعد 2011 تتسم إلى حد كبير بالندرة، حيث يلاحظ في هذا السياق غلبة المساهمات الصحفية على الاكاديمية. فبالرغم من أن عملية التحول الديمقراطي في ليبيا شهدت انتخابات نزيهة في عام 2012، إلا أن انتخابات 2014 غيرت مسار العملية السياسية وزادت من حدة الصراع بين النخب السياسية. فالانتقال السلمي للسلطة من قبل المؤتمر الوطني إلى مجلس النواب لم يتم كما كان مخطط له، وبالتالي يمكن القول بأن نجاح العملية الانتخابية لم يؤدي بالضرورة إلى نجاح عملية التحول الديمقراطي كما كان يأمل الليبيين.(أنظر في هذا الشأن للمؤلف، خشيم، 2012، 2013) فالتحول الديمقراطي والانتخابات في ليبيا بعد 2011 عكس بيئة داخلية وخارجية تختلف عن بقية بلدان الربيع العربي، وهذا ما سيتم التعرض له في المحور التالي للدراسة.

البيئة الداخلية والخارجية للانتخابات الليبية:

تتسم كلا من البيئة الداخلية والخارجية بالتداخل والتعقيد، حيث تشير النظرية الايكولوجية لفريد ريجز وهايدي إلى تعدد وتنوع مكونات البيئة الداخلية من حيث الكم والكيف (Riggs, 1961; and Heady, 1979) فالبيئية السياسية للانتخابات الليبية تتطلب أولا وجود دستور يحدد ملامح النظام السياسي المتفق عليه، حيث يلاحظ في هذا السياق مثلا أن الإعلان الدستوري المؤقت لعام 2011 يقر النظام البرلماني من ناحية، ويؤكد على فصل السلطات من ناحية أخرى. ومن الواضح أن الإعلان الدستوري المؤقت لا يميز بين النظام الرئاسي الذي يأخذ بمبدئي فصل السلطات والأغلبية البسيطة التي تقر بأن الفائز في الانتخابات يأخذ كل شيء، وبين النظام البرلماني الذي يؤكد بدوره على تداخل السلطات ونظام التمثيل النسبي الذي يتمشى مع تعدد الأحزاب السياسية.

لكن مسودة مشروع الدستور الجديد الذي اعدته اللجنة التأسيسية للدستور المنتخبة تبنت النظام شبه الرئاسي، حيث يتم تقاسم السلطة التشريعية بين مجلسي النواب والشيوخ من ناحية، والسلطة التنفيذية التي يتقاسمها كلا من رئيس الدولة ورئيس الوزراء من ناحية أخرى. وبينما يتم انتخاب رئيس الدولة وأعضاء السلطة

التشريعية عن طريق الانتخاب المباشر للناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية، يلاحظ أن رئيس الوزراء ينتخب بطريقة غير مباشرة على أساس أن الفريق أو الائتلاف الحزبي الذي يحظى بأغلبية مقاعد مجلس النواب يشكل الحكومة التي تدير الشؤون الداخلية للبلاد. (تشير مسودة مشروع الدستور الجديد إلي تبني نظام انتخابي مزدوج يتمثل أولها في نظام الدوائر الانتخابية البسيطة أو الدوائر الفردية التي تأخذ بتطبيق مبدأ الأغلبية البسيطة من ناحية، ويجسد ثانيها ما يعرف بنظام التمثيل النسبي أو القوائم الانتخابية من ناحية أخرى. فوفقا لنص المادة (75)، فإن أعضاء مجلس الشيوخ والرئيس سيتم انتخابهم مثلا وفق مبدأ الأغلبية البسيطة).

وتشير المادة (112) من مشروع مسودة الدستور إلى أن الانتخاب المباشر لرئيس الدولة من خلال صناديق الاقتراع يكون من خلال تطبيق نظام الأغلبية البسيطة أو حصول المرشح الرئاسي على أغلبية الأصوات (51%) خلال جولتين ولفترتين رئاسيتين فقط مدة كل منها خمس سنوات. وبالرغم من إن النسخ المبكرة لمشروع الدستور أقرت انتخاب نائب للرئيس، إلا أن مسودة 2014 لم تشير إلى ذلك حيث أن المادة (116) تشير في هذا السياق إلى ترتيبات تولي منصب الرئاسة في حالتي شغورها مؤقتا أو بشكل دائم. هناك عدة نسخ مسربة عن مشروع الدستور الجديد تختلف عن النسخة الاصلية المعتمدة من قبل لجنة اعداد الدستور في عام 2014، وهذه الدراسة تعتمد على النسخة الأصلية الصادرة عن موقع: الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، البيضاء: منشورات الهيئة التأسيسية، 2014.

ويلاحظ مما سبق، بروز أوجه للتجديد في مشروع الدستور والمتمثلة في تطبيق مبدأ تقاسم السلطات في إطار ليبيا الجديدة من خلال الأخذ بالنظامين الفردي (نظام الأغلبية البسيطة) والقوائم الانتخابية إلى جانب معالجة شغر منصب الرئيس لأسباب صحية أو سياسية. لكن الأخذ بالنظامين الفردي والقوائم يفترض وجود أحزاب وطنية ناضجة يتوقع مساهمتها الفعالة في العملية الديمقراطية من ناحية، وغلبة ثقافة المشاركة السياسية بين الليبيين من ناحية أخرى.

وتعكس البيئة الداخلية أيضا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تشير أدبيات الموضوع إلى أن البلدان الديمقراطية الناجحة قد حققت مستويات رفاهة اقتصادية ملحوظة تعكس ارتفاع متوسط دخل الفرد وبروز الطبقة الوسطى التي تعتبر صاحبة المصلحة في نجاح العملية الديمقراطية وما يصحبها من انتخابات نزيهة وشفافة.

كما تعكس بيئة الانتخابات الليبية البيئة الخارجية، حيث يلاحظ في هذا السياق مثلا أن التدخل الخارجي قد بلغ ذروته منذ عام 2011. فالعملية الانتخابية تعتبر شأنا داخليا في المقام الأول، لكن زيادة حدة الصراعات الداخلية، والفراغ السياسي، وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا قد زاد من مستوى التدخل العالمي في البلاد، لاسيما بين فرنسا وإيطاليا. فبينما وضعت فرنسا تاريخ 10 ديسمبر كحد أقصى لإجراء

انتخابات رئاسية وبرلمانية حتى بدون دستور، يلاحظ أن إيطاليا تؤكد على ضرورة التعجيل في الانتخابات الليبية وإمكانية إجرائها بعد إقرار دستور دائم للبلاد يحدد ملامح النظام السياسي ومسؤولياته.

الجدول1: البيئة الداخلية والخارجية للعملية الانتخابية في ليبيا

أولاـ البيئة الداخلية وتشمل عموما أربعة أنماط بيئية هي:
1-البيئة السياسية: الاستقرار السياسي، الدستور، القوانين، السياسة العامة، المؤسسات السياسية وطبيعة العلاقة بينها، الايدولوجيا السائدة، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، الفساد السياسي، تأثير التنظيمات غير الرسمية كالأحزاب السياسية، الرأي العام، وسائل الأعلام، والجماعات المصلحية.
2-البيئة الاقتصادية: البنية الهيكلية للنظام الاقتصادي القائم (زراعي، خدمي، صناعي)، مستوى التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من متوسط دخل الفرد وإجمالي الدخل القومي، طبيعة النظام الاقتصادي السائد (رأسمالي، اشتراكي، أو مختلط)، والفساد الاقتصادي.
3-البيئة الاجتماعية: طبيعة وأنماط العادات والتقاليد السائدة (محافظة، متحررة أو معتدلة)، البنية الهيكلية للنظام الاجتماعي القائم ومدى غلبة التنظيمات الأولية (الأسرة والقبيلة...) أو التنظيمات الثانوية (الجماعات المصلحية، والنقابات والروابط المهنية، وتنظيمات المجتمع المدني).
4-البيئة الثقافية: البنية الهيكلية للنظام التعليمي السائد من حيث الكم والكيف، ونوعية النظام التعليمي القائم في المجتمع ومدى التركيز على التعليم النظري، أو التطبيقي، أو كلاهما معا.
ثانياـ البيئة العالمية أو الدولية وتشمل أيضا أربعة أنماط بيئية هي:
1-البيئة السياسية، وتشمل بدورها تأثير النظام العالمي الجديد، وما يرتبط به من فرض القيم السياسية للطرف أو الأطراف المهيمنة والفاعلة في إطار هذا النظام.
2-البيئة الاقتصادية: العولمة وما يرتبط بها من تسويق للرأسمالية والقيم الغربية ذات العلاقة، والمشكلات والأزمات الاقتصادية الحادة، مثل مشكلة الديون الخارجية.
3-البيئة الاجتماعية: وتتمثل في إحلال التنظيمات الثانوية "الجماعات المصلحية والمجتمع المدني" بدلا من التنظيمات الأولية "الأسرة والعشيرة والقبيلة"، ومدى هيمنة النمط الاجتماعي الغربي.
4-البيئة الثقافية: النمط الثقافي القائم، الشبكات الفضائية، والتعليم عن بعد، ومستخدمي الإنترنت، وثقافة العولمة.

Source: Fred W. Riggs, The Ecology of Public Administration, Bombay: Asia Publishing House, 1961; and Ferrel Heady, Public Administration: A Comparative Perspective. (New York: Marcel Dekker Press, 1979)

العملية الانتخابية:

يتمثل محور تركيز هذا المحور من الدراسة في المراحل التي يمر بها الأفراد في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتصويت للمترشحين في الانتخابات العامة والمحلية. ويشير الشكل: 2 عموما إلى مراحل السلوك التصويتي للأفراد، حيث يلاحظ تأثر هذا السلوك التصويتي بالنويا التي تتأثر بدورها بالاتجاهات ونظام المعتقدات. ويعكس نظام المعتقدات لدى الفرد بالنسبة للبعض (Converse, 1975: 102) وجود أيديولوجية أو معتقدات قريبة من ذلك، ومن أمثلة ذلك أن الأفراد الذين يتصورون كل ما يجري في العالم من خلال أيديولوجية محددة يصفها الكثير بالتطرف تجاه اليمين أو اليسار أو الاعتدال ، حيث يلاحظ في هذا السياق أن مستويات المفاهيم السياسية المرتبطة بنظام معتقدات الأفراد تمتد لتشمل العناصر الأربعة التالية:

1. وجود أيديولوجية أو معتقدات قريبة من ذلك، ومن أمثلة ذلك أن الأفراد الذين يتصورون كل ما يجري في العالم من خلال أيديولوجية محددة يصفها الكثير بالتطرف تجاه اليمين أو اليسار أو الاعتدال، إن المزج بين الأيديولوجيات اليمينية واليسارية والمعتدلة يسفر عن بروز أيديولوجيتين أخريين وهما يمين الوسط ويسار الوسط.
2. وجود مصالح من عدمها، حيث إن نظرية المنفعة لجريمي بنثام "Jeremy Bentham" تؤكد على منفعية الأفراد الذين يختارون البديل الذي يحقق لهم مكاسب ويتجنبون الخيارات التي ينتج عنها أضرار لهم (Sabine, 1973:614-616).
3. طبيعة الوقت الذي يجسده نظام المعتقدات، حيث يلاحظ مثلا أن نظام المعتقدات عام 2011 اختلف إلى حد كبير عما كان سائدا قبل ذلك. فهناك تأكيد على قيم وقضايا جديدة تطلبتها الظروف البيئية المحيطة من أجل بناء ليبيا الجديدة القائمة على الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية. فالديمقراطية والانتخابات المحلية والوطنية تعتبر قيم جديدة تطلبتها ظروف ما بعد عام 2011.
4. الانتماء والشخصية يعتبران عاملين مهمين في تشكل المفاهيم السياسية للأفراد، حيث يلاحظ أن تصورات الأفراد للكثير من القضايا يتأثر إيجابا أو سلبا بثلاثة عوامل أساسية هي: (Pomper, 1971).
   أ. الانتماء الحزبي أو المصلحي للأفراد، حيث إن الديمقراطية تؤدي إلى تغليب الانتماء الحزبي أو المصلحي محل الانتماء القبلي أو العشائري أو الجهوي.
   ب. الكارزما أو قوة الشخصيات السياسية التي تقود عملية التحول الديمقراطي في إطار ليبيا الجديدة. فقدرة النخب السياسية في قيادة ليبيا إلى بر الأمان تتطلب قوة الشخصية والتحلي بالمشاعر الوطنية، حيث إن الناخبين يتأثرون بمثل هذه السمات أثناء الانتخابات العامة والمحلية على حد سواء (Roskin, 1979:87-88).
   ج. طبيعة القضايا المطروحة التي تحظى باهتمام الرأي العام، مثل قضايا عدم الاستقرار الأمني خلال المرحلة الانتقالية، أو قضايا التنمية بعد تحقيق الاستقرار والأمن يعتبر أيضا عاملا آخرا مؤثرا في التصورات السياسية للأفراد. فالمشاكل تتنوع من حيث الكم والكيف، حيث تشير الأدبيات إلى أن ليبيا تعتبر الآن دولة شبه فاشلة، وبالتالي يتطلع الناخبون إلى قيادات سياسية قادرة على بناء دولة ديمقراطية تقوم على أسس الحرية والمساواة والعدالة والرفاهة الاقتصادية.

وإذا كانت العوامل الأربعة السالفة الذكر تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في خيارات الانتخابات الليبية، فإن السؤال المطروح يبقى في تحديد المراحل التي يمر بها السلوك التصويتي لليبيين. فهل السلوك التصويتي لليبيين مجرد فعل إلى، أم إنه يتشكل وفق تسلسل معين متعارف عليه بين البلدان الديمقراطية التي تشهد انتخابات دورية منظمة؟ إن المتتبع لأدبيات السلوك التصويتي يلاحظ بجلاء أن هناك ثلاث

مراحل تسبق قرار الفرد الإدلاء بصوته لهذا المرشح أو ذاك، وفي هذا السياق يلاحظ أن الشكل: 2 يلخص مراحل السلوك التصويتي بشكل عام.

الشكل 2: المراحل التي تمر بها عملية تشكل السلوك التصويتي

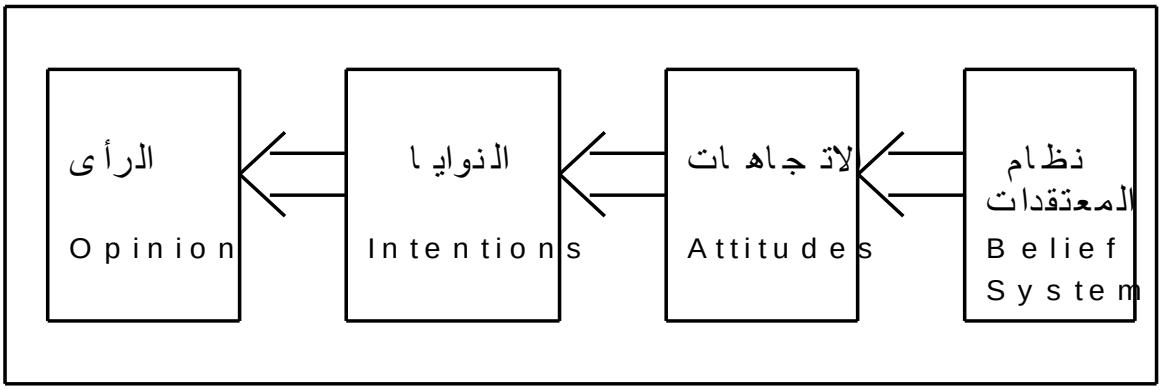

المصدر: (خشيم، 2002: 225)

فكما يلاحظ من الشكل 2، فإن نظام المعتقدات الليبي يتأثر عموما بالبيئة المحيطة، لاسيما الدين الإسلامي والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. (يتمحور نظام المعتقدات في المجتمعات التقليدية عموما في المعتقدات الدينية، ومن ذلك الدعوة الصريحة إلى طاعة ولي الأمر حتى ولو كان متسلطا، ويلاحظ في هذا السياق أن بعض السلفيين قد نادوا حتى قبل سقوط نظام القدافي بأسابيع قليلة بفتوى عدم الخروج على الحاكم لاعتبارات عقائدية وتاريخية. لكن نظام المعتقدات في البلدان المعاصرة قد تنوع كما وكيفا. فمن حيث الكم برزت قيم سياسية أخرى تؤثر في معتقدات الأفراد، ومن أمثلة ذلك الوطنية، القومية، دمج الفرد في النظام السياسي من خلال المشاركة السياسية الكبيرة، والإنسان المنتج القادر على تحقيق أهداف متعددة ومعقدة في نفس الوقت). ولمعرفة المزيد، أنظر مثلا: (Palmer and Thompson, 1978: 208-209)، ويؤكد البعض في هذا السياق على أن نجاح عملية التحول الديمقراطي غير ممكنة في معظم البلدان الإسلامية، نظرا لسيادة النظم التسلطية فيها إلى جانب تخلفها الاقتصادي الملحوظ. (تربط بعض الأدبيات بين التقاليد والتاريخ السياسي للشعوب من ناحية، وتشكل الثقافة السياسية من ناحية أخرى. فقد لاحظ قدوري في دراسته التحليلية أن مصر والعراق وسوريا ولبنان قد فشلت في تطبيق نظم ديمقراطية نظرا لأن تطبيق التقاليد الغربية والمتمثلة في السيطرة المركزية قد عززت فيها بالفعل "التقاليد الأوتوقراطية المحلية" .(Kedourie, 1994)

لكن الدول الإسلامية المنتجة للنفط لديها فرص أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي يمكنها تبني الديمقراطية، نظرا لتوفر السيولة اللازمة لتحقيق التنمية من ناحية، ونظرا لانفتاحها على اقتصاد العولمة من ناحية أخرى. إن نجاح عملية التحول الديمقراطي في البلدان الإسلامية قد تعتبر مؤجلة إلى حين، ولكنها

ليست بالمستحيلة في المدى الطويل (Ayubi, 1997: 362-364). وتميل الثقافة السياسية السنية عموما، وهي ثقافة سائدة في معظم البلدان الإسلامية بما في ذلك ليبيا، من الناحتين الفقهية والممارسة التاريخية، إلى تفضيل استقرار نظم الحكم أكثر من انحيازها لحرية المعارضة، وإلى الطاعة السياسية أكثر من تأييدها للتمرد الاجتماعي. وبينما تؤجل بعض العوامل الاقتصادية والتقنية عملية التحول الديمقراطي في البلدان الإسلامية، يلاحظ أن رفض النظم الديكتاتورية لمشاركة الإسلاميين في السلطة تعتبر عاملاً أخر مهم لنشر الديمقراطية في العديد من هذه الدول (Ayubi, 1997: 363-164).

وإذا كان نظام المعتقدات السياسية يتفاعل باستمرار مع البيئة المحيطة، فإنه يمكن القول أيضا بأن القيم السياسية متى تشكلت وتبلورت فإنها تؤثر بدورها في اتجاهات الأفراد بغض النظر عن كونها ايجابية أو سلبية، قوية أو ضعيفة أو لا مبالية. فاتجاهات الفرد الذي ينتمي إلى أسرة يسيرة الحال ومتعلمة وملتزمة دينيا وأخلاقيا سيحمل اتجاهات مختلفة عن نظيره الذي نشاء في ظروف مختلفة.

الشكل 3: تأثير البيئة المحيطة على عملية تشكيل نظام المعتقدات السياسية للمواطن الليبي

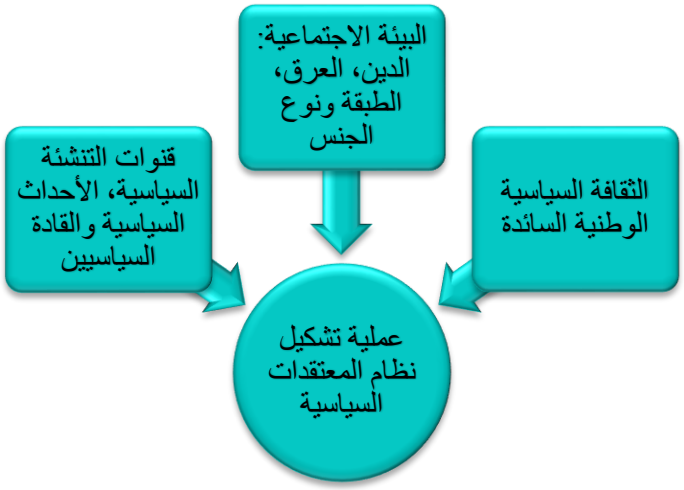

Source: (Lawson, 1999: 105)

كما يشير الشكل 2 أيضا إلى تسلسل المراحل المختلفة التي يمر بها السلوك البشري، حيث يلاحظ أن المشاعر والاتجاهات تتأثر بشكل ملحوظ بنظام المعتقدات الذي يجسد بدوره أنماط القيم والعادات السائدة في المجتمع. ويمكن التأكيد في هذا السياق، على أن المراحل المختلفة التي يمر بها السلوك البشري تعكس البعد النظري، وبالتالي فإن عملية الفصل بين هذه المراحل غير ممكنة على المستوى العملي حيث تتداخل هذه المرحل في بعضها البعض.

ويعتبر الاعتدال السمة المميزة للاتجاهات السياسية في معظم دول العالم المعاصر، ولا تعتبر ليبيا الجديدة استثناء لهذه القاعدة. صحيح أن ثورة 17 فبراير 2011 تمثل عملية تغيير جذري، إلا إن واقع حال ليبيا بعد انتهاء المعارك يشير إلى سيادة الاعتدال في الاتجاهات السياسية. فالتطرف في الاتجاهات ضد النظام السابق قد تقلصت، وبالتالي نتوقع سمة الاعتدال في اتجاهات وسلوك الليبيين تجاه العديد من

القضايا السياسية المتعلقة بمستقبل ليبيا الجديدة. لكن من المعروف أن التطرف في الاتجاهات والسلوك قد يظهر على السطح خلال الأزمات الحادة التي يمر بها بلد ما، مثل الثورات والحروب والأزمات الاقتصادية الحادة.

إذن، فالقاعدة هي الاعتدال، والاستثناء هو التطرف في الاتجاهات والسلوك. ومن المؤشرات على غلبة الاعتدال في الاتجاهات على مستوى العالم الديمقراطي ما يتمثل في سياسات الدول التي تعكس الرأي العام فيها. لكن القليل من الدول تتبنى سياسات متطرفة لا تتمشى والرأي العام العالمي، ومن أمثلة ذلك سياسات إسرائيل التي تعكس بدورها تطرف اتجاهات وأراء الرأي العام فيها. فالشكل: 4 يشير إلى تساوي الوحدات أو المفردات التي تمثل الرأي العام في كل من جهة اليمين واليسار على حد سواء. لكن الشكل: 4 قد تتحول فيه معظم المفردات إلى جهة اليمين في حالة التطرف اليميني، أو إلى اليسار في حالة التطرف اليساري. لكن التطرف في اتجاهات الرأي العام نحو اليمين واليسار يأتي في العادة نتيجة لظروف طارئة وفي بلدان محددة تمر بأزمات تستدعي تحول توجهات الرأي العام نحو اليمين أو اليسار.

الشكل 4: التوزيع الطبيعي لتوجها الرأي العام في معظم بلدان العالم

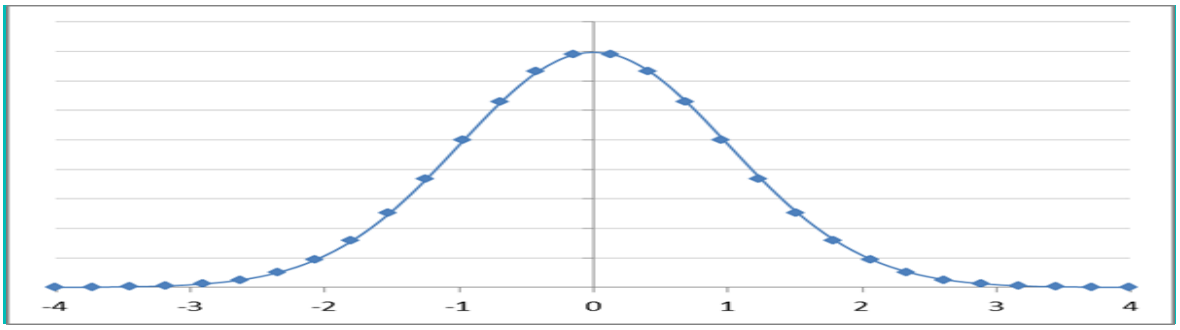

أما فيما يتعلق بمكونات الاتجاهات السياسية للفرد تجاه القضايا السياسية، فإن الأدبيات تؤكد على وجود ثلاثة مستويات هي: (Almond, 1978: 26).

- **مستوى المعرفة** "cognitive level" أو إلمام الأفراد ببيانات ومعلومات عن بلدانهم ومحيطها الإقليمي والعالمي بشكل عام، والتحولات الديمقراطية والعمليات السياسية بشكل خاص. فالمواطن الليبي العادي قد تكون أو لا تكون لديه معلومات دقيقة عن الكيفية التي يعمل بها النظام السياسي الجديد، وخلفية القادة الجدد، والاليات المتبعة لانتخاب المرشحين وما يرتبط بذلك من دعاية انتخابية، والمشاكل الناتجة عن تطبيق السياسة العامة. وبالفعل فقد ساهمت ثورتي الاتصالات والمعلومات مثلا بتزويد الليبيين وغيرهم من الشعوب الأخرى بالبيانات والمعلومات اللازمة عن النظم السياسية وظروفها المحيطة. (تحتوي استبيانات

قياس الرأي العام في العادة على أسئلة ذات طابع معرفي، ومن أمثلة ذلك مدى الالمام بالإعلان الدستوري المؤقت وخارطة الطريق نحو التحول الديمقراطي على المستوى الداخلي، والإلمام بطبيعة نظم الحكم في العالم (برلماني أو رئاسي أو مختلط) على المستوى الخارجي).(أنظر للمؤلف: خشيم، 2013: 371).

- **مستوى الفاعلية** "affective level" أو طبيعة مشاعر واتجاهات المواطنين تجاه النظام السياسي، والعملية السياسية، والسياسات العامة، حيث يلاحظ في هذا السياق أن الاتجاهات السياسية للأفراد تعكس توجهاتهم نحو أنفسهم وأدوارهم في الحياة السياسية. فالثقافة السياسية في إطار هذا المستوى تتجسد في مشاعر الفرد ومدى تأثيرها على الحياة السياسية في المجتمع الذي يعيش فيه.
- **مستوى التقييم** "evaluative level" أو مدى الثقة في الآخرين، ويعني القدرة على إصدار أحكام قيميه على النظام السياسي ونظمه الفرعية المختلفة. إن شعور الفرد بالثقة السياسية المتبادلة بينه وبين النظام السياسي الذي ينتمي اليه يقوي من عزيمته في مجال تطوير ثقافته السياسية من ناحية، والاستعداد للتعاون والحوار مع غيره بغض النظر عن الاختلافات الدينية والعرقية والثقافية من ناحية أخرى. فمثلا قوة العقيدة الدينية قد تولد مشاعر قوية للفرد ضد الفساد، وأن التنشئة السياسية في إطار بيئة ديمقراطية ستجعل الفرد مؤيدا بقوة لحريات عامة مثل حرية التعبير وحرية الصحافة، ومعارضا بقوة لكبت الحريات العامة في البيئة المحيطة به سواء أكانت داخلية أو خارجية.

ويلاحظ عموما أن المستويات الثلاثة للاتجاهات السياسية تعتمد على بعضها البعض، حيث إن معارف الأفراد تنمو وتتبلور من خلال التفاعل مع البيئة المحيطة الأمر الذي يفيده فيما بعد من إصدار أحكام تتعلق بأداء النظام السياسي ككل. كما إن المعارف السياسية للفرد سواء أكانت فطرية أم مكتسبة ينتج عنها بروز اتجاهات مؤيدة أو معارضة لمخرجات العملية السياسية. فعناصر الاتجاهات السياسية لا تؤثر فقط في بعضها البعض، ولكن بعضها قد يتأثر بشكل منفرد بالتجارب الشخصية للفرد، ومن أمثلة ذلك أن خبرات الطفولة المبكرة قد تؤثر على طبيعة المشاعر ولكنها لا تؤثر في نفس الوقت على معارفه وقدراته في تقييم النظام السياسي. فتعلم الفرد المستمر خلال مراحل ما بعد الطفولة يزوده بالمعارف اللازمة لتحديد المشاعر والقدرة على إصدار أحكام قيمة تجاه السياسة والسياسيين (Almond, 1978: 26).

مخرجات وردود الأفعال تجاه الانتخابات الليبية:

يتضح مما سبق، أن اتخاذ الليبيين لقراراتهم بخصوص التصويت خلال الانتخابات العامة أو المحلية يمر بمراحل محددة ويتأثر بعوامل متفق عليها في أدبيات الموضوع. فالعملية الانتخابية تقود إلى مخرجات، وبالتالي يلاحظ أن مخرجات انتخابات عام 2012 قادت إلى بروز المؤتمر الوطني العام، وأن انتخابات عام 2014 أدت إلى تشكيل مجلس النواب، وأن انتخابات عام 2015 قد نتج عنها قيام الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي. كما أن الانتخابات البلدية قد أسفرت بدورها في بروز مجالس محلية منتخبة في عموم ليبيا بعد 2011.

ولقد حدد الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي المؤقت خارطة طريق لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة منذ صدوره في 3-8-2011، حيث يلاحظ في هذا السياق أن دور الليبيين في الانتخاب العامة والمحلية يعتبر مهماً جدا. ولكن نظرا لغياب مؤسسات الدولة، عليه، فإن الإعلان الدستوري قد جعل مرحلة التحول الديمقراطي (18 شهرا بعد صدور إعلان التحرير في 23-10-2011) أطول من تلك الفترة التي تم الاتفاق عليها في كل من تونس ومصر.

ويلاحظ في هذا السياق، أن المرحلة الانتقالية التي حددها الإعلان الدستوري قد طال أجلها، نتيجة لظروف بيئية داخلية وخارجية، وأن الشواهد تشير إلى استمرارية طول أمدها. لكن الانتخابات كانت وستظل بمثابة العمود الفقري لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا ما بعد 2011. إن الحديث عن دور الانتخابات الليبية في المرحلة الانتقالية ومرحلة بناء دولة القانون والمؤسسات يقودنا إلى المحور الثاني في هذه الدراسة، وهو محور يهتم بمستقبل العملية الانتخابية في ليبيا الجديدة.

ثانيا- مستقبل الانتخابات الليبية:

إن الحديث عن مستقبل الانتخابات الليبية في إطار الجزء الثاني من هذه الدراسة يتطلب منا تعريف علم المستقبل، إلى جانب تحديد الأهداف المنشودة من الانتخابات الليبية. كما أن التحليل الرباعي للانتخابات الليبية سيقودنا إلى تحديد مكامن القوة والضعف، إلى جانب الإشارة إلى التحديات والفرص المتاحة للانتخابات الليبية. وبطبيعة الحال لا يكتمل الحديث عن مستقبل الانتخابات الليبية إلا بالحديث عن التحديات والفرص المتاحة التي تعكسها البيئة الخارجية للانتخابات الليبية في الألفية الجديدة. لكن قبل التعرض للمواضيع السالفة الذكر، يتوجب علينا في هذا الإطار تحديد مفهوم المستقبل أو ما يعرف اصطلاحا بعلم المستقبل في إطار المحور التالي من هذه الدراسة.

مفهوم علم المستقبل:

يعتبر مصطلح علم المستقبل أوروبياً، وليس أمريكياً، بالتالي يلاحظ أن علم المستقبل نشأ وتطور في الولايات المتحدة على يد علماء أوروبيين هاجروا واستقروا في أمريكيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. أما في أوروبا فقد نشأ علم المستقبل على يد علماء ألمان وفرنسيين، ومن أبرز هؤلاء أوسيب فاغتهايم وغاستون برجيه. ولعلم المستقبل، مثله في ذلك مثل بقية العلوم الأخرى، أنصار ومعارضين، حيث يلاحظ أن أنصاره يعتبرونه علماً بينما يعتبره خصومه أقرب إلى التنجيم "Astrology". (السيناريو عبارة عن وصف غير معمق لمستقبل محتمل، أو هو عبارة عن نتائج مبدئية لأهداف متوقعة. ولا يعني ما سبق بالضرورة أن كل السيناريوهات أو المشاهد ذات العلاقة بالدراسات المستقبلية سطحية وغير معمقة، بقدر ما يعني أن السيناريو قد يكون سطحياً عندما يعتمد الباحث على مجرد التوقعات والخيال والحدس، وأنه قد يكون غير ذلك عندما

يقوم الباحث بتحليل معمق لكل أو معظم ما له صلة بمتغيرات الدراسة. سيناريو أو مشهد بقاء الأوضاع على ما هي عليه، أو ما أطلق عليه هربرت كاهن "Business As Usual"، حيث يتم التأكيد في مثل هذه الحالة على أن المستقبل يعتبر امتداداً للحاضر وأن الأمور ستبقى على ما هي عليه مستقبلاً. أما سيناريو أو مشهد تغيير وعدم بقاء الأوضاع على ما هي عليه في المستقبل، فإن أنصاره يؤكدون على أن سمة التغيير والديناميكية ليست حكراً على الماضي والحاضر، ولكنها تمتد لتشمل المستقبل أيضاً).

فكما يشير الشكل 5، فإن التنبؤ قد يستند إلى أن المستقبل يعتبر امتدادا للحاضر، أو أن المستقبل يعني بالضرورة وجود تغييرات يمكن التعامل معها متى حدثت.

وطالما أن العلاقات تتشابك والمتغيرات أكثر تعقيداً، عليه فإن المشهد المستقبلي لا يعني بالضرورة أنه في عام 2030 ستحدث بالضبط أحداث محددة، بقدر ما يعني أن المشهد عبارة عن تصور ذهني لأوضاع مستقبلية. إن المستقبل ليس إذاً أمراً حتمياً، وأن الإنسان يساهم في تحديد أهداف المستقبل وتنفيذها. ولا يتوقع أن يوصلنا علم المستقبل إلى نتائج نهائية محددة، نظراً لأنه علم يتحدث عن أشياء لم توجد بعد، وبالتالي فهو يشير إلى فترة من الزمن لم تأت بعد، ولكنها عندما تأتي تصبح حاضراً. (التنبؤ "Prediction" قد يستخدم كمرادف للشرح أو التفسير "Explanation"، إلا أنه يلاحظ وجود فارق بينهما، حيث أن الفارق بينهما يتمثل في زمن وقوع الحقائق. وإذا كان التفسير يعني تحديد ووصف الحقائق بعد حدوثها، فإن التنبؤ يعني بدوره تحديد القانون العام وغير ذلك من الحقائق ذات العلاقة، التي يمكن في حالة جمعها، أن تشير إلى تتابع حقائق محددة تحتاج إلى شرح وتفسير. كما يختلف الاستشراف "Forecasting" عن التنبؤ، حيث أن الاستشراف يعني تحديد زمان ومكان محددين لوقوع حدث ما، ومثال ذلك حدوث عاصفة رعدية في منطقة ما خلال وقت محدد (ثلاثة أشهر). لكن من الملاحظ أن التنبؤ، على عكس الاستشراف، لا يهتم بتحديد كل من المكان والزمان، وبالتالي فهو عبارة عن مقولة تتحدث على أنه في حالة تلاقي ظروف معينة مع معطيات أخرى، فإنه يتوقع حدوث قوانين عامة تعكس مثل هذه الظروف، مثل قولنا، بأنه في حالة وجود ظروف مناخية محددة، فإن الإعصار سيحدث. وطالما أن الدقة "Precision" سمة العلم، عليه يلاحظ أن استشراف المستقبل قد يكون مشجعاً أو مخيباً للأمل، نظراً لتوقف ذلك على مدى الدقة "Accuracy" التي تتسم بها عملية استشراف المستقبل).

إن الحديث عن مستقبل الانتخابات الليبية يتطلب منا أولا وصف وتحليل الأهداف المنشودة للانتخابات إلى جانب التعرف على مكامن القوة والضعف من ناحية، واستعراض التحديات والفرص المتاحة من ناحية أخرى، أو ما يعرف في الأدبيات بالتحليل الرباعي الذي يجسد تأثير كلٍ من البيئة الداخلية والخارجية على المؤسسة الانتخابية، ويتطلب ثانيا استعراض السيناريوهات المحتملة للعملية الانتخابية.

أهداف الانتخابات الليبية:

إن تحديد الأهداف المنشودة من العملية الانتخابية في البلدان الديمقراطية، ولا تعتبر ليبيا في هذه الحالة استثناء للقاعدة، يعتبر الخطوة الأولي لنجاح التحليل السياسي لمكامن القوة والضعف من ناحية، وللتحديات والفرص المتاحة من ناحية أخرى. فالانتخابات الليبية تعكس عملية تراكمية تجسد أهدافا منشود تعكس البعدين الواقعي والمثالي. فبناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية يعتبر هدفا مشروعا، لكن انتشار فوضى السلاح والفساد والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية يعرقل العملية الانتخابية والديمقراطية في ليبيا الجديد إلى حد أنه يمكن وصف ذلك بالمطلب المثالي.

الشكل 5: علاقة السيناريو بالحاضر والمستقبل

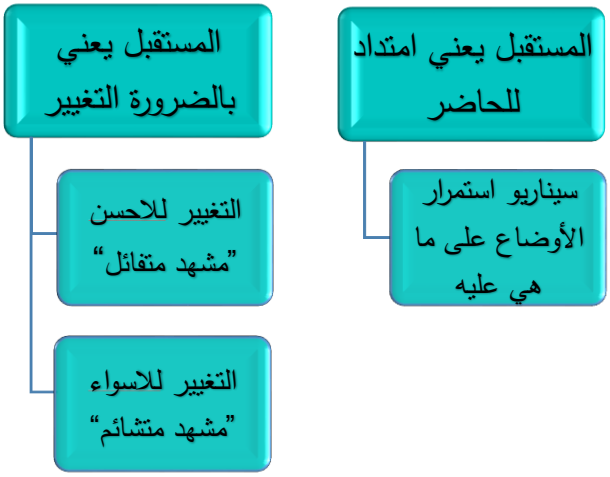

وبالرغم من أن الأدبيات تشير إلى تنوع أهداف الانتخابات من حيث الكم والكيف من بلد إلى آخر، إلا أنه يمكن الحديث عن بعض أهداف الانتخابات الليبية في الألفية الجديدة في هذا الجزء من الدراسة. عليه، يلاحظ أن أبرز الأهداف المنشودة للعملية الانتخابية في ليبيا الجديدة بعد عام 2011 ما يتمثل في النقاط التالية:

1. تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين، حيث إن الجميع يتمتع بصوت واحد له نفس القوة القانونية والسياسية.
2. تحقيق شرعية النظام السياسي من خلال الانتخابات.
3. اختيار الحكومة بطريقة ديمقراطية، حيث إن الانتخابات تعتبر في حد ذاتها ممارسة وضمان للتمثيل الديمقراطي.
4. مراقبة نشاطات الحكومة، حيث يتم مكافأة القيادات الناجحة ومعاقبة النخب الفاشلة في الانتخابات القادمة.
5. تحقيق الاستمرارية والتسليم السلمي للسلطة والتغيير السياسي في البلد.
6. الدعاية للممارسة الديمقراطية على أساس أن الانتخابات تعتبر نمطا للمشاركة الرمزية في ليبيا الجديدة.

7. تحقيق العقلانية في العملية الانتخابية، استنادا إلى اختيار الناخبين للمرشحين الذين يحققون أكبر قدر من المنفعة وتجنب أكبر قدر من الخسارة.
8. تحقيق النزاهة والمسؤولية والشفافية في الانتخابات الليبية.
9. الانتخابات الليبية لا تقتصر على اختيار أعضاء الحكومة، ولكنها تمتد لتشمل خيارات أخرى مثل الاستفتاء على الدستور والتشريعات والبرامج السياسية إلى جانب انتخاب لجنة صياغة الدستور.
10. دعم ثقافة الاختلاف والحوار والقبول بالآخر.

وبالرغم من الاستحقاق الانتخابي في ليبيا الجديدة قد تأخر بشكل ملحوظ، حيث يلاحظ طول أمد المرحلة الانتقالية تمشيا مع ما نص عليه الإعلان الدستوري المؤقت لعام 2011، إلا أن الأحداث والشواهد تؤكد على إجراء انتخابات ليبية نزيهة وشفافة خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب عامي 2012، 2014، وخلال انتخاب لجنة صياغة الدستور أو لجنة الستين في عام 2015، أو خلال انتخاب المجالس البلدية في أرجاء ليبيا المختلفة. وبعد تحديد أبرز أهداف العملية الانتخابية في ليبيا الجديدة، فإنه سيتم وصف وتحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للانتخابات الليبية وذلك من خلال الاستعانة بأسلوب وتقنية التحليل الرباعي في الجزء القادم من هذه الدراسة.

التحليل الرباعي للانتخابات الليبية:

بينما يتم التعامل مع نقاط القوة في إطار البيئة الداخلية من خلال مؤشرات تساعد على تحقيق الأهداف، مثل التساؤل عن المجالات التي نتفوق فيها، فإن تعرف المحلل السياسي على نقاط الضعف يتم بدوره من خلال مؤشرات تعيق تحقيق الأهداف المنشودة، أو من خلال التساؤل عن مجالات الضعف أو المجالات التي يمكن تحسينها أو التي يمكن تجنبها. أما فيما يتعلق بالفرص المتاحة التي تعكس بدورها الظروف البيئية الخارجية، فإنها تساعد بدون شك على تحقيق الأهداف، حيث يمكن التساؤل في هذا السياق مثلا عن: المجالات المتاحة من التعاون بين بلدين أو منظمتين اقليميتين. لكن التحديات التي تجسد أيضا ظروف بيئية خارجية فإنها تضر قطعا بعملية تحقيق الأهداف المنشودة، حيث يصبح تساؤل المحلل السياسي في هذا السياق يدور حول العقبات التي تواجه القضية المثارة.

مكامن قوة العملية الانتخابية :

1. تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين في إطار الانتخابات الليبية، حيث يتمتع كل مواطن أو مواطنة مستوفٍ للشروط القانونية بالحق في التصويت على قدم المساواة.
2. تحقيق الحرية، حيث يختار المرشحون نوابهم بكل حرية.
3. تحقيق العدالة لجميع المرشحين، حيث إن قوانين الانتخابات تؤمن ذلك في إطار العملية الديمقراطية

4. تحقيق المسؤولية والشفافية، حيث تقوم المفوضية العليا للانتخابات بنشر بيانات ومعلومات بشكل منتظم عن مسار العملية الانتخابية ونتائجها للجميع.
5. إن الانتخابات تساهم في عملية التحول من الثقافة السياسية الرعوية والتابعة إلى الثقافة السياسية المشاركة.
6. التأييد الشعبي الملحوظ للعملية الانتخابية، ويتضح ذلك من خلال المشاركة واهتمام منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام.
7. ارتفاع نسبة مشاركة الشباب بالنسبة لعدد السكان ومدى تأثير ذلك إيجابيا على العملية الانتخابية في ليبيا الجديدة.
8. زيادة دور منظمات المجتمع المدني في الانتخابات الليبية.
9. تنامي دور وسائل الإعلام في الانتخابات الليبية.
10. الإشراف الإقليمي والدولي على الانتخابات الليبية.

مكامن الضعف:

1. غياب القيادات والنخب السياسية الوطنية التي تقود العملية الانتخابية.
2. ضعف النظام الحزبي القائم على برامج وطنية تؤسس لقيام الدولة المدنية.
3. غياب الإعلام الوطني الذي يوفر المعرفة اللازمة للناخبين وللنخب السياسية التي تخوض الانتخابات العامة والمحلية.
4. تباطؤ تبني دستور يتمشى وظروف ليبيا الجديدة يعيق العملية الانتخابية والانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة البناء والمؤسسات السياسية المستقرة.
5. إن انتشار فوضى السلاح والميلشيات المسلحة يعيق العملية الانتخابية، لاسيما في مناطق النزاعات.
6. إن عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي لا يساعد على إجراء الانتخابات المنشودة التي تقود إلى بناء الدولة الديمقراطية.
7. إن عدم انتقال السلطة بشكل سلمي يضعف من ثقة الناخبين في العملية الانتخابية والديمقراطية على حد سواء.
8. بروز القبلية والجهوية على حساب الوطنية يعيق نجاح العملية الانتخابية.
9. الصراع الإيديولوجي يعيق نجاح العملية الديمقراطية ويساهم في بروز قيادات ونخب سياسية متطرفة.
10. إن بروز قنوات فضائية مؤدلجة تشوه الحقائق تساهم في عدم عقلانية قرارات الناخبين، لاسيما خلال مرحلة التصويت في الانتخابات العامة.

التحديات:

1. عدم وجود رؤية لليبيا الجديدة كدولة ديمقراطية يتم فيها اختيار قياداتها السياسية عن طريق الانتخابات النزيهة والشفافة أسوة بالبلدان الديمقراطية.
2. إن استمرار الانقسام السياسي والصرعات الجهوية نتج عنه ضعف الحكومة وتشويه العملية الانتخابية وعدم القدرة على تأمين الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع.
3. زيادة خطر التطرف السياسي والديني، لاسيما التيارات الفكرية المعارضة للانتخابات كوسيلة لتحقيق الديمقراطية.
4. القبول بنتائج الانتخابات من قبل الجميع مع ضرورة الالتزام بالتسليم السلمي للسلطة في إطار ما ينص عليه الدستور والقوانين النافذة.
5. إن حمل بعض مخرجات الانتخابات الليبية السابقة لجنسيات مزدوجة جعل العديد من الليبيين يشكك في جدوى العملية الانتخابية برمتها.
6. مخاطر استمرار علاقات النخب السياسية بالخارج وما ينتج عنه من تشويه للصور النمطية للقيادات الليبية، لاسيما النخب السياسية ذات الجنسية المزدوجة.
7. زيادة مخاطر التدخل الأجنبي في الانتخابات الليبية، مثال الصراع الفرنسي الايطالي بالخصوص.
8. مخاطر تنامي الفيدرالية واحتمال تقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات، حيث يلاحظ تورط قوى خارجية معادية في هذا السياق.
9. زيادة حدة الفساد وغسيل الأموال والحجز على الأموال المجمدة بالخارج تزيد من معاناة المواطنين، وتقلل بالتالي من مشاركتهم المطلوبة في العملية الانتخابية.
10. تباطؤ صدور التشريعات اللازمة لنجاح الانتخابات الليبية، خاصة تباطؤ مجلس النواب في إصدار قانون الانتخابات لاعتبارات سياسية ودولية.

الفرص المتاحة:

1. الاستفادة من تجارب البلدان الصديقة في بناء دولة القانون والمؤسسات وما يتعلق بذلك من إجراء انتخابات نزيهة وشفافة ينتج عنها قيادات سياسية تبني ولا تهدم البلد.
2. الاستفادة من المؤتمرات الدولية في إطار الجهود الرامية لبناء دولة المؤسسات والديمقراطية، مثل مؤتمري باريس وباليرمو.
3. استمرارية الحوار الليبي– الليبي برعاية أممية قد يقود إلى توافق على بناء ليبيا الجديدة التي تتسع للجميع.
4. الاستفادة من المعايير الدولية للحوكمة لمحاربة الفساد.
5. بناء جيش وطني عصري يغلب الكيف على الكم ويساهم في تأمين المقار الانتخابية والعملية الانتخابية.

6. الاستفادة من برامج الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة في العملية الانتخابية.
7. الاستعانة بالخبرة الدولية والبلدان المجاورة والصديقة في القضاء على التهديدات الإرهابية للعملية الانتخابية والديمقراطية.
8. الانخراط في برامج إصلاح وتطوير اقتصادي يساهم في حل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الليبي، حيث إن نجاح العملية الانتخابية يرتبط بعلاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلب مناخاً استثمارياً ملائماً.
9. الاستفادة من البعثة الأممية الدائمة في ليبيا التي تجهل عموما ما يريده الليبيون من هيئة الأمم المتحدة في المرحلة الانتقالية وما بعدها.
10. الاستفادة من التأييد الدولي في بناء دولة القانون والديمقراطية والانتخابات.

الشكل 6: التحليل الرباعي للانتخابات الليبية

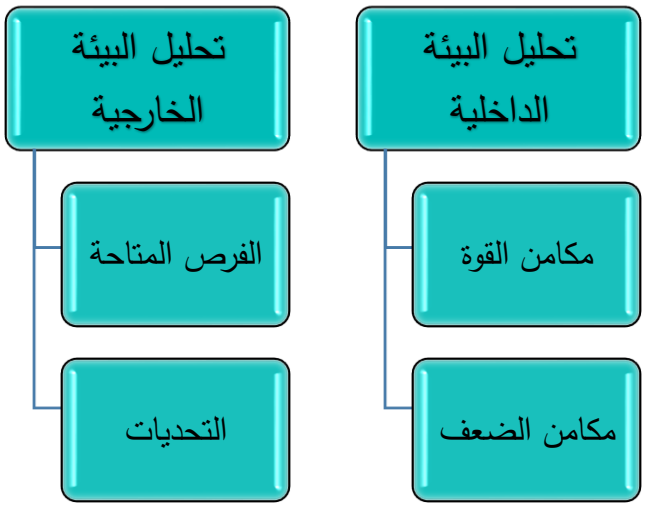

سيناريوهات الانتخابات الليبية:

يشير الشكل 5 عموما إلى أن مستقبل الانتخابات الليبية يعكس إما سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، استنادا إلى أن المستقبل يعتبر عموما استمرارا للواقع المعاش، أو إلى احتمال حدوث تغييرات مستقبلية على الانتخابات الليبية بحيث يتم إما بناء ليبيا كدولة للقانون والمؤسسات والديمقراطية، أو أن تصبح ليبيا دولة فاشلة بمعنى الكلمة. يتضح مما سبق، بأن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة للانتخابات الليبية وهي:

مشهد معتدل:

مفاده أن الأوضاع في ليبيا ستستمر على ما هي عليه، وبالتالي فإن مستقبل ليبيا سيكون امتدادا طبيعيا لحاضرها المتسم بعدم الاستقرار وعدم التوازن بين النظم الفرعية المكونة للنظام السياسي الليبي. فتبني

التعددية السياسية والحزبية وما تلا ذلك من تبني لنظام الدائرة الواحدة بمقاعد متعدده، سيكون عملية معقدة وطويلة. وطالما أن هذا المشهد يؤكد على استمرار الأوضاع على ما هي عليه، فإنه يمكن القول بأن العملية الانتخابية لن تجرى في مواعيدها المقررة. ووفقا لهذا السيناريو، فإن التعددية الحزبية وما يرتبط بها من تبني نظام الدائرة الواحدة بمقاعد متعدده سيسفر عنه بروز أحزاب عديدة تمثل الاعتدال والتطرف في نفس الوقت. كما يتوقع أن تسفر التعددية الحزبية في إطار هذا السيناريو عن تداعيات قد تعرقل عملية بناء دولة مدنية وديمقراطية في المستقبل القريب.

ووفقا لسيناريو استمرار الأوضاع في ليبيا على ما هي عليه، ستستمر مكامن القوة والضعف على ما هي عليه، إلى جانب استمرار التحديات والفرص المتاحة. فنقاط ضعف وتحديات العملية الانتخابية ستستمر في مواكبتها للانتخابات الليبية، حيث تستمر مشكلة غياب القيادات والنخب السياسية الوطنية التي تقود العملية الانتخابية، وضعف النظام الحزبي القائم على برامج وطنية تؤسس لقيام الدولة المدنية، وغياب الإعلام الوطني الذي يوفر المعرفة اللازمة للناخبين وللنخب السياسية التي تخوض الانتخابات العامة والمحلية، وتباطؤ تبني دستور يتمشى وظروف ليبيا الجديدة، واستمرار انتشار فوضى السلاح، وعدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي، وعدم الانتقال السلمي للسلطة، وصعود القبلية والجهوية على حساب الوطنية، وزيادة حدة الصراع الإيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، والدور السلبي للقنوات الفضائية المؤدلجة.

كما يتوقع استمرار التحديات وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة للعملية الانتخابية في ليبيا الجديدة، حيث يستمر غياب رؤية ليبية للديمقراطية في ظل زيادة حدة الصراع الداخلي–الداخلي مع انتشار التطرف السياسي والديني، وعدم التسليم السلمي للسلطة، وغياب المشاعر الوطنية لدى بعض النخب السياسية، وزيادة حدة التدخل الخارجي في العملية الانتخابية، واحتمال نجاح التيار الفيدرالي في تقسيم البلاد، واستمرار وتيرة الفساد السياسي والمالي والإداري في البلاد في ظل حكومتين تعيق عملية بناء الدولة.

سيناريو متفائل:

يمكن القول في هذا السياق إن عملية التحول الديمقراطي ستتحقق في القريب العاجل، نتيجة لارتفاع وعي الليبيين واستعداداتهم وحماسهم لنجاح العملية الانتخابية والديمقراطية. وبالرغم من أن الإعلان الدستوري قد حدد التعددية الحزبية، وما يلي ذلك من تبني نظام الدائرة الواحدة بمقاعد متعدده، كخيار استراتيجي لليبيا الجديدة، إلا أن المشهد المتفائل قد يعني تبني النظام الانتخابي المختلط الذي يجسد بطبيعة الحال نقاط قوة نظامي الأكثرية والتمثيل النسبي معا.

فمن المتوقع أن يتبنى قانون الانتخابات الليبي الدائم النظام المختلط، لاسيما بعد نجاح تطبيقه في كل من الجارتين تونس ومصر. وكما نجحت تونس في التغلب على المشاكل المتعلقة بتبني هذا النظام، فإن

النظرة التفاؤلية لهذا السيناريو تؤكد على فرص نجاح ليبيا الجديدة في التحول السلس والسلمي إلى الديمقراطية، فليبيا بموجب هذا المشهد ستتبنى نظاماً سياسياً يتسم بالتالي:

- نجاح المصالحة الوطنية واتساع ليبيا الجديدة لكل الليبين بغض النظر عن توجهاتهم السياسية والإيديولوجية.
- التبادل السلمي للسلطة والقبول بالآخر استنادا إلى نتائج الانتخابات.
- تبني مشروع الدستور من خلال استفتاء ديمقراطي تشارك فيه قاعدة شعبية عريضة.
- تبني النظام شبه الرئاسي القائم على مبدأ تقاسم السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- بروز حزبين رئيسيين (أحداهما ذو توجهات إسلامية والآخر ذو توجهات علمانية) مع أحزاب أخرى مساندة.
- استقرار حكومي في إطار قيام دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية.
- القضاء على الفساد، أو على الأقل التقليل من مستوياته بشكل ملحوظ.
- ارتفاع مستويات المشاركة السياسية من قبل الناخبين الليبيين، الذين يتوقع تدافعهم على الدوائر الانتخابية لتسجيل أسمائهم في الانتخابات القادمة حال صدور قانون الانتخابات المرتقب.
- الحد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية.
- ملء الفراغ السياسي وبروز نظام سياسي موحد.
- نجاح الإصلاحات الاقتصادية وتحول ليبيا من دولة ريعية إلى دولة المعرفة والتقانة والحدثة.
- تحقق السلم الاجتماعي والقضاء على الجريمة.
- القضاء على الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة والمخدرات.

لكن الكثير من المحللين والنخب السياسية في ليبيا وغيرها يشككون في بروز نظام سياسي ليبي بمثل هذه السمات، وبالتالي فإن البعض يتحمس لسيناريو متشائم جدا يتوقع أن تصبح ليبيا دولة فاشلة بمعنى الكلمة، أو أن تتجزء ليبيا إلى دويلات صغيرة تابعة لقوى خارجية إقليمية أو دولية.

مشهد متشائم:

يشكك أنصار هذا السيناريو عموما في نجاح العملية الانتخابية والديمقراطية برمتها، نظرا لأن ذلك يتطلب جملة من الشروط، لعلها أبرزها: ارتفاع الوعي السياسي لدى المرشحين والناخبين معا، وبنية تحتية جيدة، وتسامح، وثقافة المشاركة السياسية، ومؤسسات سياسية قوية، وتنظيمات مجتمع مدني وأحزاب فعالة، وشفافية ومسؤولية من قبل الجميع. ويستند أنصار هذا السيناريو عموما على غياب ثقافة المشاركة السياسية لليبيين، وأن الانتخابات والديمقراطية تعتبر عملية جديدة إن لم تكن دخيلة ولا تتمشى عموما مع الليبيين.

ووفقا للسيناريو المتشائم فإن العملية الانتخابية والديمقراطية ستفشل نتيجة للعوامل التالية:

- غياب ثقافة الانتخابات من خلال رفض نتائجها حتى ولو كانت نزيهة وشفافة ومسؤولة وتحت إشراف دولي.
- عدم وجود أحزاب سياسية وطنية ناضجة تسعى إلى تحقيق مصالح وطنية، ولا تكون بالتالي تابعة للخارج.
- عدم السيطرة على الحدود الليبية المترامية الأطراف نتيجة لغياب جيش وشرطة وطنية موحدة، الأمر الذي زاد من انتشار عصابات ومجرمي البلدان المجاورة وما تلا ذلك من تبعات الاتجار بالبشر وانتهاك حقوق الانسان.
- بروز التوجه الانفصالي وإعطاء أوزان انتخابية متساوية للأقاليم الثلاثة، مع العلم أن المبدأ السكاني يعطي للمنطقة الغربية وزنا أكثر نتيجة لأن حوالي ثلثي سكان ليبيا الجديدة يقطنون فيه.
- استنزاف ثروات ليبيا من قبل النخب السياسية الفاسدة والتآمر الدولي في هذا السياق.
- استمرار وجود الثقافة السياسية الرعوية والتابعة وتشويه ثقافة المشاركة بعد انتخاب قيادات سياسية همها المصلحة الشخصية وليس المصلحة الوطنية.
- تنامي مؤيدي الدعوة للعودة إلى النظام التسلطي في شكله العسكري استنادا إلى مقولة أن ليبيا بعد عام 2011 في حاجة ماسة إلى نظام ديكتاتوري يحقق الاستقرار بقوة السلاح وليس قوة القانون.
- زيادة أطماع واستمرار بعض الدول الإقليمية والدولية في عدم نجاح العملية الديمقراطية واستقرار ليبيا الجديدة.
- فشل الأمم المتحدة وبعثاتها الدائمة في حل الأزمة في ليبيا، نظرا لأن هدفها الرئيس يتمثل في إدارة الأزمة الليبية وليس حلها الجذري.

النتائج والتوصيات:

تعتبر الانتخابات الليبية بمثابة قاطرة لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد عام 2011، حيث يمكن القول في هذا السياق بأن التوافق السياسي على إجراء انتخابات مسؤولة وشفافة كفيل بمخرجات ستساهم في بناء دولة القانون والمؤسسات. فعدم نجاح العملية الديمقراطية والانتخابية قد يساهم في تحول ليبيا من دولة شبه فاشلة إلى دولة فاشلة بمعنى الكلمة. وفي ختام هذه الدراسة، يمكن عموما تلخيص أبرز نتائجها في مجموعة النقاط التالية:

1. إن خارطة طريق عملية التحول الديمقراطي والانتخابات في ليبيا الجديدة التي أشار اليها الإعلان الدستوري المؤقت لعام 2011 لم تسر حسب المخطط لها، حيث يتوقع استمرار المرحلة الانتقالية لسنوات قادمة.

2. إن عملية الانتخابات الليبية تعكس الظروف البيئية المحيطة ببعديها الداخلي والخارجي وبجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
3. إن نجاح العملية الديمقراطية يعتبر أمرا مرهونا بوجود دستور دائم يحدد شكل النظام السياسي في ليبيا الجديدة، ويتم الاستفتاء عليه من قبل الناخبين في ليبيا كدائرة انتخابية واحدة.
4. تقدم الانتخابات الليبية دروساً يمكن الاستفادة منها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة.
5. تعكس الانتخابات الليبية الأيديولوجية المعتدلة التي يتسم بها معظم الشعب الليبي.
6. تتسم الانتخابات الليبية بالطابع الرمزي العاطفي أكثر من البعد العقلاني القائم على اختيار قيادات وطنية لها برامج تؤسس بالفعل لبناء ليبيا كدولة مدنية ديمقراطية.
7. إن تأييد المجتمع الدولي وتقديمه للمساعدات اللازمة ساهم أيضا في نجاح أول انتخابات ليبية.
8. تسعى الانتخابات الليبية إلى تحقيق أهداف منشودة يمكن من خلالها بناء دولة مدنية ديمقراطية تتسع للجميع على قدم المساواة.
9. بالرغم من تعدد مكامن الضعف والتحديات، إلا أن للانتخابات الليبية أوجه للقوة والفرص المتاحة من البيئة الخارجية.
10. بالرغم من تعدد سيناريوهات الانتخابات الليبية، إلا أن السيناريو المرجح يجمع ما بين استمرار بعض الأوضاع على ما هي عليه مع حدوث تغييرات مستقبلية على المستويين الداخلي (نجاح الحوار الليبي–الليبي) والعالمي (تقلص التدخل الخارجي).

يتضح مما سبق، أن نتائج هذه الدراسة تؤكد على مصداقية الفرضية المثارة في المقدمة، حيث لاحظنا أن الانتخابات الليبية عكست وتعكس وستعكس الظروف البيئية المحيطة ببعديها الداخلي والخارجي. لكن الانتخابات تعتبر مجرد وسيلة لاختيار حكومة وطنية وليس هدفا في حد ذاته. فانتخابات عامي 2012، 2014 كانت نزيهة وحرة وشفافة، لكن مخرجاتها لم تكن في المستوى المطلوب والمتوقع. أما فيما يتعلق بتوصيات هذه الدراسة فإنه يمكن تلخيصها في مجموعة النقاط التالية:

1. نجاح الانتخابات يتطلب وجود دستور واضح المعالم، وبالتالي فإن ليبيا محتاجة الآن إلى الاستفتاء على الدستور وليس مجرد اختيار حكومة انتقالية أخرى.
2. الانتخابات الناجحة تتسم بالعقلانية، حيث يتم اختيار المرشحين على أساس برامجهم الوطنية ومواقفهم من قضايا بناء دولة القانون والديمقراطية وليس التوجهات القبلية والجهوية.
3. اقامة ورش العمل والمؤتمرات للتعريف بانتخابات ليبيا وكيفية التعامل معها بعقلانية.

مراجع البحث:

التير، مصطفى عمر، "تعقيب" المستقبل العربي، ع395، (يناير 2012): 38-48.

الصواني، يوسف محمد، "ليبيا بعد القدافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي،" المستقبل العربي العدد 395 (يناير 2012): 9-37.

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (طرابلس، ليبيا) موجودة على الموقع الالكتروني التالي:/https://hnec.ly

الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، البيضاء: منشورات الهيئة التأسيسية، 2014)، موجود على الموقع التالي: http://www.cdalibya.org/assets/files/100_1_1456406938.pdf>>

بلقزيز، عبد الإله (تحرير)، الربيع العربي... إلي أين: أفق جديدة للتغيير الديمقراطي " (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

حسيب، خير الدين، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل،" المستقبل العربي، ع 398، (2012)، 24.

خشيم، مصطفى عبد الله أبوالقاسم، مناهج وأساليب البحث السياسي (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002).

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، "انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي،" مجلة المستقبل العربي العدد 406 (ديسمبر 2012): 119-137، موجودة على الموقع الالكتروني التالي:
<http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=260&screen=0>

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة (طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013).

ندوة "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق" عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية بتونس خلال الأيام 6-9 فبراير 2012.

Almond, Gabriel and Sidny. Verba (Eds.), The Civic Culture Revisited. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980).

Axford, Barrie, et. al., Politics: An Introduction. (London: Routledge, 2002).

Ayubi, Nazib N., "Islam and Democracy," in Democratization," Edited by David Potter, et. al.,(Cambridge: Polity Press, 2001), pp.345-366.

Ben, Smith, "Libya's General Assembly Elections 2012" House of Common Library (18 July 2012), Available in:

Converse, Philip E., "Public Opinion and Voting Behavior," in Handbook of Political Science: Non-governmental Politics, Edited by Fred I. Greenstein and Nelson W.Polsby (Reading, Mass.: Addison-Wesley Publishing Company, 1975), pp. 75-170.

Donovan, John C. et. al., People, Power, and Politics: An Introduction to Political Science (New York: Random House, 1986).

Dye, Thomas and L. Harmon Zeigler, The Irony of Democracy: An Uncommon Introduction in American Politics (Monterey, CA: Brooks/Cole, 1986)

Heady, Ferrel, Public Administration: A Comparative Perspective. (New York: Marcel Dekker Press, 1979).

Heywood, Andrew, Key Concepts in Politics (New York:Palgrave, 2000)

Inglehart, Ronald and Pippa Norris, The Developmental theory of the Gender Gap: Women and Men's Voting Behavior in Global Perspective. (Cambridge: Harvard University Press, 1999).

Joyce, Peter, Politics (London: Hodder Headline Ltd., 2001).

Kedourie, Elie, Democracy and Arab Political Culture. (London: Frank Cass, 1994).

Lawson, kay, The Human Polity: A Comparative Introduction to Political Science (Boston: Houghton Mifflin Company, 1999).

McLean, Iain, Oxford Concise Dictionary of Politics (Oxford, NY: Oxford University Press, 1996).

Muntasser , Emadeddin Zahri, "The Case Against Elections in Libya: Why It Is More Likely to Lead to Instability Than Peace" Foreign Affairs (August 15, 2017), Available in: <https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2017-08-15/case-against-elections-libya> (Accessed in 8 November 2018).

Palmer, Monte and William Thompson, The Comparative Analysis of Politics (Itasca, Ill.: F.E. Peacock Publishers, 1978).

Patterson, Thomas E., We the People: A Concise Introduction to American Politics (Boston: McGraw-Hill, 2002).

Pomper, Geraldm, Elections in America: Control and Influence in Democratic Politics. (New York: Dodd, Mead & Company, 1971).

Riggs, Fred W., The Ecology of Public Administration, (Bombay: Asia Publishing House, 1961).

Roskin, Michael, et. al., Political Science: An Introduction (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1997).

Sabine, George H., A History of Political Theory (Hinsdale, Illinios: Dryden Press, 1977).

Shively, W. Phillips, Power & Choice: An Introduction to Political Science (New York: McGraw-Hill, 1997).

Smith, Ben, "Libya's General Assembly Elections 2012" (London: House of Common Library, 2012).

Thackrah. J. R., Politics: Made Simple (London: Heinemann, 1987